# دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد التاسع والعشرون (29) -جوان 2018

إدارة المشاريع ضمن متطلبات التنمية المستدامة

حسين العلم

تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية

كمون عبد القادر

أثر تطبيق معايير الجودة في تحسين الخدمات الصحية

العلواني عديلة

أثر الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة في الجزائر خلال الفترة 2014. 2016

شلالي فارس

تقييم برنامج وسياسات التشغيل في ترقية سوق العمل بالجزائر وفقا لإحصائيات 2016

بن عزة إكرام

واقع وتحديات تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر

جنان أحمد وتوبين علي

تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح

بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام

مراقبة فعالية الرسالة الإشهارية في إطار النشاطات التسويقية الحديثة

بوهدة محمد

الترقيم الدولي ISSN 7988 / 1112

بسم الله الرحمن الرحيم

# دراسات اقتصادية

دورية فصلية محكمة تصدر عن

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

العدد التاسع والعشرون

(29)

01 جوان 2018

**رئيس التحرير**

**د/عبد الرحمن تومي**

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

**المراسلات باسم مدير مركز البصيرة**
**حي ماكودي 2 رقم 13 وادي السمار – الجزائر**

www.albasseera.net

@albasseera

**رقم الإيداع القانوني**: 2008/1900
ISBN 2170-046X **ردمد**

دار الخلدونية

**حي ماكودي 2 رقم 13 وادي السمار – الجزائر**

- 023.75.75.81
- 00213.560.185.900
- bacera.studies@gmail.com

**دار الخلدونية للنشر والتوزيع**

05. **شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.**

- **هاتف / فاكس** 021.68.86.48
- **هاتف** 021.68.86.49

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد التاسع والعشرون

# محتوى العدد


| | | |
|---|---|---|
| **الافتتاحية** | **رئيس التحرير** | **05** |
| **إدارة المشاريع ضمن متطلبات التنمية المستدامة: نحو منهج مستدام لإدارة المشاريع** | **أ. حسين العلم**<br>جامعة أمحمد بوقرة بومرداس | **09** |
| **تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية** | **كمون عبد القادر**<br>جامعة الجزائر3 | **27** |
| **أثر تطبيق معايير الجودة في تحسين الخدمات الصحية** | **د/ العلواني عديلة**<br>جامعة محمد خيضر بسكرة | **43** |
| **أثر الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة في الجزائر خلال الفترة 2014. 2016** | **د. شلالي فارس**<br>جامعة أمحمد بوقرة بومرداس | **65** |
| **تقييم برنامج وسياسات التشغيل في ترقية سوق العمل بالجزائر وفقا لإحصائيات 2016** | **باحث دكتراه: بن عزة إكرام**<br>جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان | **78** |
| **واقع وتحديات تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر** | **د. جنان أحمد**<br>جامعة أمحمد بوقرة بومرداس<br>**د. توبين على**<br>جامعة الجلالي بونعامة خميس مليانة | **95** |
| **تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح** | **أ د. بن طلحة صليحة**<br>**أ د. معوشي بوعلام**<br>المركز الجامعي مرسي عبد الله تيبازة | **107** |
| **مراقبة فعالية الرسالة الإشهارية في إطار النشاطات التسويقية الحديثة** | **د. بوهدة محمد**<br>جامعة ابن خلدون "تيارت" | **135** |

## قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التي تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط في تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

1. أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.
2. أن يكون البحث غير منشور سابقا.
3. يرفق البحث بإقرار خطي بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.
4. ألا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.
5. يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).
6. يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.
7. ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.
8. تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.
9. أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Times New Roman) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).
10. أن يراعى في البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.
11. توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه في نهاية البحث.
12. تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.
13. يعدّ البحث في حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
14. لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.
15. الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التي تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.
16. تعبر البحوث عن رأي صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.
17. يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأي شكل وبأي لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة، ويرحب **مركز البصيرة بأبحاثكم واقتراحاتكم ونصائحكم.**

**آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز**

## الهيئـة العلمية


أ. د. حشمان مولود.

(جامعة الجزائر)

أ د. بوكابوس سعدون.

(جامعة الجزائر)

أ.د. صخري عمر

(جامعة الجزائر)

أ د. عبد الحميد زعباط.

(جامعة الجزائر)

أ.د.عبد الرحمن دوكي ماجي.

(جامعة تركيا)

أ.د. مسعود مجيطنة

(جامعة الجزائر)

أ د. مراد ناصر.

(جامعة البليدة)

أ.د. كسرى مسعود

(جامعة الجزائر)

د. صبوعة عبد العزيز

(مدير المدرسة العليا للتجارة)

أ.د. عبد الرحمان ميغاري

(جامعة بومرداس)

أ.د. رشيد بوكساني

(جامعة بومرداس)

# بين يدي القارئ

**الاقتصاد الجزائري بين الحقائق والأوهام**

كثيرا ما قرأت على صفحات الجرائد، وبعض الوسائط الإعلامية، كما تتبعت حوارات دارت مع بعض النخب الجزائرية من المثقفين المتخصصين في الإعلام الاقتصادي، أو الأساتذة الباحثين، أو بعض رجال الأعمال، في مختلف شاشات التلفزيون العمومي والخاص، أو تصريحات لمسؤولي الأحزاب أنفسهم، أو من يمثلونهم في البرلمان.

والذي استوقفني حقا، صنفان يمثلان إلى حد بعيد، أحد القوانين الفيزيائية المتعلق بالفعل ورد الفعل والمعاكس له في القوة والاتجاه. أو إن شئت فقل طرفي نقيض.

أما الأول:

تجده يقدم صورة مغرية ومطمئنة ومتفائلة، إلى حد أن الجزائر تعتبر من البلدان الصاعدة، لما حققته من إنجازات ضخمة في مختلف المشاريع للبنى التحتية، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمئات الآلاف، وبعث النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي والفلاحي، كما في الخدمات، وشطب المديونية، وتقليص معدل البطالة إلى حدود 10 %، وتحديث شبكة النقل والمياه وتوصيل الغاز بنسبة تفوق 60 % في المتوسط، وإصلاح المنظومة التشريعية، والاحتكام إلى المؤسسات، وصناعة القرار الاقتصادي من خلال آلية الثلاثية... إلخ.

بينما الثاني:

لا يمكن وصفه بعبارة مهذبة، إلا كونه مصابا بعمى الألوان، فلا يرى إلا السواد، حينما تقرأ له أو تسمعه يتحدث، لا تخرج إلا بانطباع مفاده انهيار الاقتصاد الوطني والكارثة حلت، لأن كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية باتت على اللون الأحمر.

ميزان المدفوعات يتطور نحو تسجيل العجز من سنة إلى أخرى، وصندوق ضبط الإيرادات لم يعد يذكر، واحتياطي الصرف فقد أكثر من النصف، ومعدل التضخم في ازدياد مطرد، تماما مثل البطالة التي عادت إلى الارتفاع، وضعف معدل النمو بالرغم من ضخ أكثر من 700 مليار دولار أمريكي، منذ مطلع عام 2000 إلى بداية الخماسي الرابع، مع تسجيل فضائح نهب المال العام لم يسبق لها مثيل، وزحف للرشوة والمحسوبية على مختلف الأصعدة، وتراجع في الإنتاجية تزامنا مع تراجع في قيمة الدينار إلى أكثر من 30 %، وتجميد كل المشاريع الكبرى، وبالتالي انكماش اقتصادي أعادنا إلى مربع الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ومصداقية النظام باتت في خبر كان، وأن شعار شراء السلم الاجتماعي بالريع البترولي استهلك، والثورة من الشعب وإلى الشعب، كذبتها كل المحطات الانتخابية بالتزوير ومصادرة أصوات الشعب.

وبالتالي، عن أي اقتصاد نتحدث (اقتصاد بازار، اقتصاد الريع، اقتصاد السوق السوداء، اقتصاد الشكارة، اقتصاد البارونات... إلخ).

أعتقد أن كلا الطرفين جانب الصواب، فالجزائر الاقتصادية والاجتماعية، ليست كما تمنينا، وليست كما نود أن تكون. لكن مع هذا، بالفعل هناك مشاريع أنجزت، لم يسبق لها مثيل في السابق، وهي تقدم خدمات جليلة للاقتصاد الوطني، وعملت على الرفع من مستوى رفاهية الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري، لا يمكن حذفها من قاموس الإنجازات التي نفتخر بها، وهي بالمناسبة في مختلف القطاعات، إنتاجية كانت أو خدمية.

كما أن الأزمة الاقتصادية قائمة منذ أواخر عام 2014، وهي في تزايد مستمر، تقلص من العتبة التي أنجزت، في الدخل الفردي، كما في وتيرة التطور لمختلف المشاريع عامة كانت أو خاصة، وهي بالمناسبة، أضحت (الأزمة الاقتصادية) ظاهرة تنتمي إلى الدورة الاقتصادية العالمية، لسببين في غاية الوضوح.

01 ـ أن اقتصادنا يجره قطاع الطاقة بنسبة تتجاوز 39 % من الناتج الداخلي الخام، كما يعتبر هو المصدر الوحيد تقريبا للعملة الصعبة، من أجل تغطية احتياجاتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من العالم الخارجي.

02 ـ أسعار الطاقة متغيرة، لا يمكن بأي حال من الأحوال التحكم فيها، إلا عن طريق السوق الطاقوي الدولي، وفق العرض والطلب. وما دامت هذه السلعة من السلع الاستراتيجية العالمية، تبقى أسعارها حساسة للغاية، تتأثر سلبا وإيجابا لمجرد تصريح سياسي، أو نشوب نزاع، أو ظاهرة طبيعية، أو أزمة اقتصادية دولية... إلخ.

هذا الارتباط العضوي بين تبعية اقتصادنا إلى هذا القطاع من جهة، وتبعية الأسعار إلى العرض والطلب الدوليين من جهة أخرى، يبقى الاقتصاد الوطني رهينة للعلاقة السببية.

إذا زاد الطلب على الطاقة ارتفعت الأسعار، ذلك ينعكس إيجابا على خزينة الدولة، وبالتالي تتاح لنا إمكانية تمويل المشاريع واتساع رقعة الاستثمارات، وزيادة استيراد مواد التجهيز والمواد الأولية... إلخ. والعكس صحيح، حيث نلجأ إلى شطب مشاريع مبرمجة وتقليص فاتورة الاستيراد، وخلق ضرائب جديدة تزيد من حدة الضغط على المواطن، بسبب انخفاض أسعار الطاقة.

وهكذا نحن تحت رحمة أسعار الطاقة العالمية، ما لم يكن لنا بديل عن هذا المنتج في التجارة الدولية، وبالتالي لا تعتبر مفاجئة لنا، صدمة 1986 وكذلك سنة 1998، وسنوات 2008 وبداية السداسي الثاني من 2014 إلى يومنا.

وعلى هذا الأساس، ينبغي أن تولي الحكومات المتعاقبة اهتمامها، كأولوية قصوى، في بعث التنمية على مستوى القطاعات المنتجة، بتنظيف محيط الأعمال من طفيليات الفساد، والرفع من كفاءة التسيير وبعث روح جديدة تسري في العدالة، لا تنتصر إلا لتطبيق القانون على الجميع، وإعادة الاعتبار إلى مكونات الشعب الجزائري للمشاركة في قرارات بناء الدولة، على أسس من الديمقراطية والشفافية للإدارة، ولا تنحاز إلا إلى التفاني في خدمة مواطنيها.

**رئيس التحرير**

**مؤشرات اقتصادية واجتماعية جزائرية**

**جدول:** يبين أثر صدمة انخفاض أسعار الطاقة على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

| السنة | 2013 | 14 | 2015 |
|---|---|---|---|
| ـ البطالة % | 09.80 | 10.60 | 11.40 |
| ـ النمو الديمغرافي % | 02.16 | 02.07 | 02.06 |
| ـ الديون الخارجية (مليار $ أمريكي) | 3.369 | 03.735 | 06.0 |
| ـ احتياطي العملة الصعبة (مليار $ أمريكي) | 194.012 | 178.938 | 144.1 |
| ـ سعر الصرف (دينار جزائري / واحد $) | 79.02 | 80.70 | 100.5 |

المصدر: البنك المركزي الجزائري، صندوق النقد الدولي، مارس 2015، مشروع قانون المالية 2017

وهي كما ترى مؤشرات لا تحتاج إلى تعليق بقدر ما تؤكد صدقية مؤشرات أخرى، وبالتالي زيادة تنامي بذور الأزمة، إذ لا مجال للحديث عن احتياطي الصرف مع نهاية 2019 نظرا إلى ثلاثة أسباب رئيسة تعتبر كواقع ليس من السهل التحكم فيه.

1 ـ تراجع أسعار الطاقة، خاصة مع ظهور أزمة السندات الصينية التي كبدت الحكومة خسائر تفوق اثنين (02) تريليون $ أمريكي مع نهاية شهر جوان 2015. وإذا أضفنا إليها أزمة أوروبا الجنوبية وما خلفته من انكماش اقتصادي، مثل اليونان وإسبانيا بالإضافة إلى إيطاليا والبرتغال، وهي عوامل مساعدة على تقليص الطلب العالمي بالنسبة إلى المحروقات. هذا مع الإشارة إلى ارتفاع إنتاج العراق، يرافقه دخول إيران على الخط مباشرة، بعد ما تم تسوية الملف النووي، إضافة إلى الفائض في المعروض على مستوى منظمة الأوبك.

2 ـ تزايد النفقات العمومية لتغطية مختلف المشاريع المبرمجة للفترة 2015 ـ 2019 مع ارتفاع التحويلات الاجتماعية بشكل غير مسبوق، مما يشكل عبءا على كاهل الميزانية، تظهر آثاره مباشرة على رصيد الخزينة، وبالتالي تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات، إذ لا يمكن الحديث عن دوره بعد 2016 في ظل هذه المعطيات.

3 ـ الارتفاع غير المبرر لواردات السلع والخدمات التي باتت تهدد ميزان المدفوعات بالعجز، مع ما يعتري هيكل الواردات من نقاط ضعف، سواء من حيث الحجم الذي لا يتناسب مع طاقة السوق الجزائري، أم من حيث النوع الموجه إلى خدمة النسيج الصناعي والفلاحي من أجل خلق الثروة.

رئيس التحرير